وجد ذا العقد وما في الذمة كالحاضر

فصل ومتى انكشف في أحد النقدين ردي عين او جنس بطل بقدره الا ان يبدل الاول في مجلس الصرف فقط والثاني فيه مطلقا او في مجلس الرد ان رد ولم يكن قد علمه فيلزم او شرط رده فافترقا مجوزا له او قاطعا فيرضا او يفسخ فان كان لتعجيل فصل ان أمكن وبطل بقدره والا في الكل

فصل ولا يصحه الحريرة ونحوها الا متساويه لمقابلها ولا يصح في متفقي الجنس والعقد بر قبل القبض حط ولا ابراء ولا اي تصرف ويصح حط البعض في المختلفين لا التصرف ولا يحل الربا بين كل مكلفين في اي جهة ولا بين العبد وربه

باب السلم

لا يصح في عين او ما يعظم تفاوته كالحيوان والجواهر واللآلي والفصوص والجلود وما لا ينقل وما يحرم فيه النساء من اسلم جنسا في جنسه وغير جنسه فسد في الكل ويصح فيما عدا ذلك بشروط

الاول ذكر قدر المسلم فيه وجنسه ونوعه وصفته كرطب وعتق ومبتة وقشريت فيلزم كذا من عضو كذا اسمه كذا او ماله طول

Copyright © King Saud University